فرضت الحكومة الكندية الجمعة عقوبات جديدة على مسؤولين في النظام السوري وعلى كيانات لها علاقة بصناعة الأسلحة الكيميائية أو بأبحاث خاصة بها. يأتي ذلك بعدما أثبتت مؤسسة دولية مسؤولية دمشق عن مجزرة خان شيخون.

وأعلنت الخارجية الكندية أن العقوبات تقضي بتجميد أصول ومنع إجراء تعاملات مع 17" مسؤولا كبيرا في نظام ".سوريا، وخمسة كيانات لها علاقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في بشار الأسد

وأوضح بيان للخارجية أن العقوبات الجديدة تأتي "كرد فعل" على الهجوم الكيميائي الذي شنة نظام الأسد على (شمالي سوريا) يوم 4 أبريل/نيسان الجاري، وأسفر عن أكثر من مئة قتيل إلىإدلب في محافظة خان شيخونمدينة جانب مئات المصابين.

وأوضحت الوزارة أن فرض عقوبات إضافية على المسؤولين الرئيسيين في النظام السوري يبعث رسالة قوية وموحدة للنظام؛ بأن "جرائم حربهم لن يتم السماح باستمرارها، وأنهم سيحاسبون عليها".

ولم تعلن الوزارة أسماء الشخصيات الجديدة التي شملتها العقوبات.

وكانت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أعلنت الأربعاء الماضي أن اختبارات أجريت أكدت بشكل "غير قابل للجدل" أن غاز السارين -أو مادة مشابهة له- قد استخدم في خان شيخون.

وتشمل العقوبات الكندية مراكز أبحاث أو شركات كيميائية مثل مجموعة محروس، ومنظمة الصناعات التكنولوجية السورية، وسيغما تك، والمعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا التطبيقية، والمختبر الوطني للمقاييس والمعايير، حسبما جاء في لائحة الخارجية الكندية.

وتعد العقوبات الجديدة هي الثانية خلال أسبوع، مع أن كندا لم تقر عقوبات بحق النظام السوري منذ العام 2014.

وقالت وزيرة الخارجية الكندية كريستيا فريلاند إن العقوبات الإضافية على مسؤولين كبار في النظام السوري توجه رسالة حازمة وواضحة إلى نظام الأسد؛ مفادها أن جرائم الحرب التي ارتكبها لن يتم التهاون معها، وسيحاسب المسؤولون عنها.

إنها أنفقت قرابة 1.6 مليار دولار كندي 1.23) مليار دولار) على عمليات الإغاثة وإحلال الاستقرارفي دول المنطقة، كما استقبلت 40 ألف سوري لاجئ. وتقول كندا على أراضيها

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 22/04/2017
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com